

التوصيات الصادرة عن المؤتمر العلمي
مؤتمر تناغم تقارير الشركات في ظل عولمة المعايير - الذي عقد في مقر جامعة الدول العربية -
بالقاهرة يومي 23 - 24 شباط (فبراير) 2008

تحية وبعد،

بمبادرة من المنظمة العربية لخبراء المحاسبة القانونيين ، تحت رعاية الاستاذ الدكتور عمر موسى امين جامعة الدول العربية بالتعاون مع البنك الدولي ومصرف لبنان والمنظمة العربية للتنمية الادارية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والاتحاد العربي لمستشاري الاعمال.

حضر هذا المؤتمر وشارك في فعالياته عدد كبير من ذوى الاختصاص والاهتمام من المحاسبين والمراجعين ورجال المصارف من الدول العربية الآتية:
لبنان/ اليمن/ المغرب/ الجزائر/ تونس/ ليبيا / جمهورية مصر العربية/السودان/الكويت/المملكة العربية السعودية/ البحرين/قطر/الامارات العربية/سوريا/الاردن ، ولم يتمكن الوفد العراقي من الحضور في الموعد بسبب ظروف خارجة عن الارادة.

حضر المؤتمر الاستاذة الدكتورة ميرفت تلاوي الرئيس السابق للجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا (أسكوا) والمنظمة العربية للتنمية الادارية والاستاذ الدكتور موفق اليافي الامين العام للمنظمة العربية لخبراء المحاسبة القانونيين وكذلك شارك الامناء المساعدين للمنظمة العربية لخبراء المحاسبة القانونيين التالية اسمائهم :

- الاستاذ مصطفى راغب والاستاذ محمد طارق يوسف من جمهورية مصر العربية
- الاستاذ الدكتور محمد فرح عبد الحليم والاستاذ عبد المطلب أبو زيد عثمان من السودان
- الاستاذ محمد سليمان الصلاح من مملكة البحرين
- الدكتور عادل بودي والاستاذ محمد بن صالح العبيلان والدكتور عمر الساعاتي من المملكة العربية السعودية
- الاستاذة فريدة عرفى من الجزائر
- الاستاذ طهير الجازوي من ليبيا
- الدكتور محمد خالد المهاني من سوريا
- الأستاذ ابراهيم محمد الحاج عيد من قطر
- الأستاذ جميل جليلاتي من لبنان

افتتح اعمال المؤتمر صباح يوم السبت الموافق في 23 فبراير (شباط) 2008 ،الدكتورة ميرفت تلاوي ممثلاً معالي الدكتور عمرو موسى - أمين عام جامعة الدول العربية .

هذا وقد قدمت المحاضرات خلال خمسة جلسات اشتملت على (24) محاضرة قدم خلالها الباحثون اوراق ابحاثهم ذات صلة بموضوع تقارير الشركات والفعاليات الاقتصادية التي تضمنت عرضاً ذات صلة بالمحاور الآتية:

- مهام اعضاء مجلس الادارة في ظل العولمة
- تحديات الشركات المتوسطة والصغيرة
- الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات في العالم العربي
- شفافية البيانات المالية لتمكين الادارة من اتخاذ القرارات المستقبلية
- تأثير النظام الاداري على اداء وتقييم الموظفين

هذا وقد خلص المؤتمر الى اصدار التوصيات الآتية:

اولاً:

في سياق السعي المستمر لتوسيع وتطوير الاسواق المالية والاقتصادية العربية، وتأسيس مبدأ الشفافية والمساءلة، ما يترتب عليه ضرورة تطبيق مفهوم الحوكمة على الشركات المساهمة العامة (بما فيها الشركات ذات النفع العام) وتشكيل لجان للمراجعة ولجان الترشيحات والمكافآت وأخرى لإدارة المخاطر، من اعضاء مستقلين يتسمون بالسمعة والاخلاق الحسنة ويتمتعون بالخبرة والتمرس في الامور المالية والفنية المتعلقة بطبيعة اعمال الشركة.

ثانياً:

اهمية متابعة اعضاء مجالس الادارة في الشركات العامة (بما فيها المصارف وشركات التأمين) لدورات تدريب متخصصة افساحاً في المجال امامهم للاطلاع على الاساليب الصحيحة لممارسة مهام العضوية في مجلس الادارة.

ثالثاً:

الاخذ بما اخذت به معظم دول العالم بعد مرورها بتجارب كثيرة من الفصل بين الهيئات المسؤولة عن مهنة المحاسبة والمراجعة وذلك على الشكل الآتي :

أ - في معايير المحاسبة : لاصدار معايير محاسبة ، ضرورة تشكيل مجلس لمعايير المحاسبة شرط ان يكون شخصية اعتباريه مستقلة عن كل ما عداه ويكون مستقلاً مالياً وادارياً ، وقانونياً ويتم تمويله من قبل المنشآت المستفيدة من المعايير كالاسواق المالية ، ويكون مجلس ادارته متفرغاً.

ب - في مراقبة جودة الاداء لمهنة خبرات في المحاسبة بغية التحقق من أداء خبراء المحاسبة يجب تشكيل مجلس للمراقبة يكون مستقلاً عن كل ما عداه ادارياً، مالياً، وقانونياً، ويتم تمويله من قبل الحكومة، عن طريق السوق المالية ، ويكون لمجلس ادارته صلاحيات واسعة في الرقابة ورفع الدعاوى وإيقاع العقوبات.

رابعاً:

تشكيل مجلس عربي لمعايير المحاسبة بشكل يتوافق مع المعايير الدولية على ان يكون هذا المجلس مستقلاً قانونياً وادارياً ومالياً.

خامساً:

قيام الدول العربية التي لم تشكل هيئات مهنية مستقلة للإشراف على مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة المبادرة الى تشكيل هيئات لديها والاستفادة من تجارب الدول التي سبقتها.

سادساً:

توصل المؤتمر الى ضرورة التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والوطنية وخلص المجتمعون الى ان التجربة تؤكد ان منهج التوافق بين المعايير يتكون من الخطوات التالية وفقاً لتسلسلها:

- (1) دراسة اوجه الاختلاف وحلها، مثل تعديل الانظمة او المعيار.
- (2) التأكد من توفر الموارد المادية و البشرية القادرة على تطبيق المعايير لدى المحاسبين القانونيين والمنشآت الاقتصادية التي تطبق المعايير.
- (3) التأكد من توفر الموارد المادية والبشرية القادرة على التأكد من تطبيق المعيار لدى الجهات الرقابية، التشريعيه والمهنية.
- (4) اصدار قرار بتبني المعيار المتعارف عليه بعد معالجة الاختلاف .
نشكر لكم تجاوبكم .

وتفضلوا بقبول الاحترام
الأمين العام

د. موفق اليافي